

تعيم ب شأن التغييرات التي نطرأ على وضع اشتراكات التقاعد لبعض الموظفين  
وبعد النصف الأول من شهر يناير ١٩٨٠

عطفاً على قرار سعادة وزير المالية والإقتصاد الوطني رقم (٣) لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في تسديد الإشتراكات وحصة الحكومة للموظفين والخاضعين لاحكام قانون التقاعد رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ وطبقاً للإجراءات والقواعد الواردة بالمادة الرابعة من هذا القرار المتعلقة بالتسوييات النهائية لإشتراكات التقاعد وما تستلزم هذه التسويات من ضرورة وقف الهيئة أولاً بأول على كافة التعديلات والتغييرات على وضع اشتراكات التقاعد للموظفين ولا سيما الذين يعينون في وظائف جديدة أو الذين يكتسبون الجنسية البحرينية أو الذين ينقولون إلى القطاع الحكومي أو الذين يبلغون سن الثامنة عشر من العمر وكل ذلك بعد النصف الأول من شهر يناير ١٩٨٠ وكذلك بالنسبة للموظفين الذين تنتهي خدمتهم والذين ينقولون من وزارة إلى وزارة أخرى والذين منحوا إجازات بدون راتب أو الذين توقف عنهم قطع اشتراكات التقاعد لسبب ما، وحتى يمكن تحقيق ذلك كلّه يرجى من كافة الوزارات وإدارات الدولة المختلفة موافاة الهيئة بكشوف بأسماء هؤلاء الموظفين على نمط النماذج المرفقة ومصدقة من قبل المسئول المختص أو الوزارة أو الإدارة المعنية .

نأمل أن تُرد هذه الكشوف إلى الهيئة عن كل الأشهر السالفة لسنة ١٩٨٠ كل شهر على حده ثم يلحق ذلك بصفة شهرية وهو الأمر الذي يساعد الهيئة كثيراً على تيسير وسهولة إنجاز التسويات المحاسبية النهائية قبل موعد المحدد في القرار السالف الذكر سواء بالنسبة للهيئة أو الجهة المعنية .

نشكركم على صادق تعاؤنكم الدائم والمستمر معنا.

وتقضوا بقبول خالص التحية ،،،

مدير الهيئة العامة لصندوق التقاعد  
محمد عبدالغفار العلواني